

تحليل أثر تبعية المالية العامة لقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

Analysis of the impact of the dependency of public finances on the hydrocarbons sector in Algeria during the period 2000-2022

د. رحال مراد^{*1}

د. حمة عمير²

مخبر استراتيجيات التنوع الاقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي

مخبر استراتيجيات التنوع الاقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي

الصحي والطاقي في الجزائر

الصحي والطاقي في الجزائر

جامعة الشهيد العربي التبسي - الجزائر

جامعة الشهيد العربي التبسي - الجزائر

mourad.rahall@univ-tebessa.dz

hamma.amaeur@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/25

تاريخ القبول: 2024/01/29

تاريخ النشر: 2024/01/29

ملخص

تهدف الدول المصدرة الى البترول الى التحرر من التبعية لهذا المورد، الذي يعتبر البترول الممول الرئيس لموازنة الدولة، والمصدر الأكبر للاستثمارات العمومية والخاصة. ويعد هذا الوضع غير مريح لهذه الدول بسبب عدم الاستقرار الذي يعانيه سوق الطاقة الذي يشهد الكثير من الهزات والصدمات التي تؤدي الى تراجع كبير للعائدات المالية. الجزائر على خطى الكثير من هذه الدول، تمثل الصادرات البترولية الممول الأساسي لميزانيتها، رغم المحاولات الكثير لتنويع مصادر الموازنة العامة للدولة، وتحريرها أكثر من التبعية له، حيث تمكنت من الرفع ولو بنسبة ضعيفة من مساهمة الجباية العادية في موارد الميزانية العامة لعا، لكنها لا تزال في حاجة أي التحرر أكثر من هذه التبعية. فقد أدت هذه التبعية الى عدم استقرار مزمن في موازنة الدولة، مرتبط بالتغير في أسعار المحروقات في الأسعار الولية، فقد أدت الوفورات المالية المحصلة من الزيادة في أسعار البترول الى تخطيط برامج تنمية مبنية على مخططات انفاقية ضخمة، في المقابل أدى التراجع الكبير في أسعار الى اعتماد سياسة تقشفية، كالتخفيض في النفقات، الحد من فتح الوظائف في القطاع العام، وتقييد الواردات.

المصطلحات المفتاحية: الصادرات البترولية؛ الموازنة؛ الانفاق

تصنيف JEL : B22, H6, P22

Abstract:

The objective of oil-exporting countries is to reduce their reliance on oil as a primary source of financing for state budgets and the main contributor to public and private investments. This dependence becomes challenging due to the inherent instability of the energy market, leading to financial downturns. Algeria, like many similar nations, heavily relies on oil exports for budget funding. Despite efforts to diversify revenue sources and decrease dependence on oil, Algeria has only made limited progress. This reliance has resulted in persistent budgetary instability, influenced by fluctuations in global fuel prices. Windfalls from oil price increases have enabled expansive development programs, while substantial oil price decreases have prompted austerity measures, including expenditure reductions, limited public sector hiring, and import restrictions.

Keywords: Petroleum exports; budget; expenditure

Jel Classification Codes : B22, H6, P22

* المؤلف المرسل: د. رحال مراد، البريد الإلكتروني: mourad.rahall@univ-tebessa.dz

1. مقدمة

تهدف الدول المصدرة الى البترول الى التحرر من التبعية لهذا المورد، الذي يعتبر المراد الرئيس لجل الأنشطة الاقتصادية، حيث يعتبر البترول الممول الرئيس لموازنة الدولة، والمصدر الأكبر للاستثمارات العمومية والخاصة. ويعد هذا الوضع غير مريح لهذه الدول بسبب عدم الاستقرار الذي يعانيه سوق الطاقة الذي يشهد الكثير من الهزات والصدمات التي تؤدي الى تراجع كبير للعائدات المالية نتيجة تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وبالتالي تعمل الدول على تحرير اقتصادها من هذا المورد وتنويع الموارد المالية حتى لا تبقى مرتهنة بمورد اقتصادي واحد.

الجزائر على خطي الكثير من هذه الدول، حيث تمثل الصادرات البترولية الممول الأساسي لميزانيتها، رغم المحاولات الكثير لتنويع مصادر الموازنة العامة للدولة، وتحريرها أكثر من التبعية له، حيث تمكنت من الرفع ولو بنسبة ضعيفة من مساهمة الجباية العادية في موارد الميزانية العامة لها، لكنها لا تزال في حاجة إلى التحرر أكثر من هذه التبعية.

أدت هذه التبعية الى عدم استقرار مزمن في موازنة الدولة، مرتبط بالتغير في أسعار المحروقات في الأسعار الولية، فقد أدت الوفورات المالية المحصلة من الزيادة في أسعار البترول بداية من سنة 2000 الى تخطيط برامج تنمية مبنية على مخططات انفاقية ضخمة، في المقابل أي التراجع الكبير في أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 الى اعتماد سياسة اقتصادية تقشفية، التخفيض في نفقات الدولة، الحد من فتح الوظائف في القطاع العام، وتقييد الواردات.... الخ

كل هذه النقاط تدفع الى العمل على التخلص من التبعية لهذا المورد، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الصادرات الطاقوية في المالية العامة للجزائر، وماهي السبل للحد من هذه التبعية؟

1.1 فرضيات الدراسة:

- تتميز المالية العامة للجزائر بدرجة كبيرة من التنوع في مصادرها؛
- تعتبر الصادرات من المحروقات هي الممول الرئيس للاقتصاد الوطني، رغم التقليل من الاعتماد عليه؛
- تمكنت الجزائر من التقليل من الاعتماد على الصادرات البترولية في تمويل موازنتها العامة،

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف من خلال الدراسة من معرفة حجم مساهمة العوائد المالية المتأتية من الصادرات الطاقوية من تمويل الميزانية العامة للجزائر، وهل تشكل باقي الحصيلة الضريبية وشبه الضريبية نسبة معتبرة في المالية العامة للدولة، وتهدف كذلك الى معرفة نسبة الصادرات خارج المحروقات في اجمال الصادرات

3.1 منهج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل مكونات الصادرات الجزائرية، وحجم الانفاق الكلي، ومدى مساهمة الجباية البترولية فيه، كما نقوم بتحليل والبحث عن الأسباب التي أدت الى هذا الوضع

4.1 تقسيمات الدراسة:

تم تقسم هذه الورقة الى ثلاثة محور رئيسية تمثلت في:

المحور الأول: الدراسات السابقة حول متغيرات الدراسة

المحور الثاني: آثار التغير في أسعار النفط على المالية العامة للجزائر

المحور الثالث: دراسة قياسية حول أثر التغير في سعر البترول على المالية العامة للدولة

2. المحور الأول: الدراسات السابقة حول متغيرات البحث

بلغت نسبة مساهمة الجباية العادية في الميزانية العامة للدولة في حدود 41% من إجمالي إيرادات الميزانية (وكالة الأنباء، 2023)، وهذا دليل على التبعية الكبيرة لميزانية الدولة لهذا المورد في الانفاق العام والذي يؤدي الى عدم استقرار في الخطط التنموية للجزائر، حيث يرتبط دائما بالمتغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية، حيث كلما زادت أسعار البترول علميا، أو زيادة الطلب عليه أدى ذلك الى توفر وفرات مالية، تسمح للحكومات الجزائرية بالتوسع في الانفاق، في المقابل يؤدي تراجع الأسعار أو التراجع في الطلب العالمي على البترول الى الحد من الافاق والغاء الكثير من الخطط الانفاقية.

يؤدي التذبذب في الأسواق الدولية للبترول الى عدم استقرار في مالية الدولة، وتكمن الآثار السلبية لهذا الوضع في التغيرات التي تحدث في السياسات الاقتصادية التنموية طويلة الأجل، مما يخلق نوعا من الارتباط في وضع الخطط، والأهداف المتوقع تحقيقها في نهاية البرامج الموضوعة.

نظرا لأهمية مورد البترول في الاقتصاد الدولي عموما، تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية تحليل أثر هذا المورد على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، وسوف نتناول فيما يلي بعض الدراسات العربية والأجنبية التي عنتت خصوصا بمتغيرات الصادرات البترولية والمالية العامة للدولة.

1.2 دراسة حارب الهنائي، بعنوان "تقلبات أسعار البترول وأثرها على وضع الموازنة العامة في سلطنة عمان-دراسة تحليلية مقارنة- سنة 2019

وهي دراسة تحليلية تتناول أثر تغير أسعار النفط على الميزانية العمالية وحاجة الاقتصاد العماني إلى إعادة هيكلة. يُركز البحث على تحليل تأثير انخفاض أسعار النفط على عجز الموازنة العامة للدولة وضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد العماني لتنويع مصادر الدخل. وتسعى الدراسة إلى فهم تأثير تقلبات أسعار النفط على الوضع المالي والاقتصادي في عُمان، حيث يعتبر النفط مورداً هاماً في الاقتصاد العماني، وتسعى الدراسة إلى فهم تأثير تقلبات أسعار النفط على الوضع المالي والاقتصادي في عُمان. يركز البحث على تحليل تأثير انخفاض سعر النفط على عجز الموازنة العامة للدولة، وتوصل ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد العماني وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط.

2.2 دراسة Mr. Kangni R Kpodar و Boya Liu بعنوان "The Distributional Implications of the Impact of Fuel Price Increases on Inflation" سنة 2021

تناولت هذه الدراسة استجابة التضخم في أسعار المستهلكين للتغيرات في أسعار الوقود المحلية، مع النظر في الفئات المختلفة لمؤشر أسعار المستهلكين. حيث تم جمع بيانات المسح الأسري مع مكونات لبناء مؤشر CPI لأفقر وأغنى خمسة أعشار الدخل بهدف تقييم التأثير التوزيعي لارتفاع أسعار الوقود. للقيام بهذا التحليل، قام الباحث بتكوين قاعدة بيانات أسعار الوقود التجزئة العالمية الشهرية، موسعا تغطية المنتج إلى الوقود العادي والممتاز، خلال الفترة ديسمبر 2020 إلى ديسمبر 2021، وشملت الدراسة 190 دولة. توصل الى ثلاثة نتائج رئيسية. أولاً، تكون استجابة التضخم لصدمة أسعار البنزين أصغر، ولكنها أكثر استمرارية وتوسعاً في الاقتصادات النامية منها في

الاقتصادات المتقدمة. ثانيًا، نظهر أن الدراسات السابقة التي استخدمت أسعار النفط الخام بدلاً من أسعار الوقود التجزئة لتقدير التمرير إلى التضخم تقلل منه بشكل كبير. ثالثًا، لما تنخفض القدرة الشرائية لجميع الأسر مع زيادة أسعار الوقود، فإن التأثير التوزيعي هو تدريجي. ولكن التدرجية تتلاشى خلال 6 أشهر بعد الصدمة في الاقتصادات المتقدمة، في حين تستمر بعد عام في الدول النامية.

3.2 دراسة محمد رضا حول أثر الصدمات البترولية على الاقتصاد الإيراني صادرة سنة 2009

تناول هذه الدراسة الدور البارز الذي تلعبه إيرادات النفط والغاز في اقتصاد إيران، حيث يمثل النفط 90٪ من إجمالي إيرادات التصدير و60٪ من إيرادات الحكومة. يجعل التبعية لصادرات النفط إيران عرضة لصدمة الأسواق العالمية للنفط، مما يؤثر على الاقتصاد والميزانية الحكومية. على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، تستمر العجز في الميزانية بسبب الدعم الحكومي الكبير، حيث يتم تمويل أكثر من 90٪ من العجز السنوي من خلال سحب من صندوق استقرار النفط. استخدمت الدراسة نموذجاً قياساً وفق منهجية VAR التي استعملت متغيرات التضخم وأسعار المحروقات، والانفاق العمومي، حيث تسلط الدراسة الضوء على تأثير تقلبات أسعار النفط على برامج الرفاه والدعم وسعر الصرف، مما يؤدي إلى ظاهرة "مرض هولندي" وتحديات نمو طويلة الأمد محتملة. تحلل الدراسة ثلاث قنوات - الجانب العرضي، والجانب الطلب، وشروط التبادل - مكشوفة أن التقلبات الإيجابية في أسعار النفط تحفز الإنتاج الصناعي والواردات الحقيقية، بينما تؤدي التقلبات السلبية إلى تضليل عملية الإنتاج الصناعي الحقيقي ولها دور كبير في تقليص المستوى الحقيقي للواردات. التأثيرات التضخمية والتغيرات في الطلب الفعال أيضاً نتيجة لتقلبات أسعار النفط. تشير الدراسة إلى ضرورة إجراء تحليل شامل لتأثيرات صدمات أسعار النفط في الاقتصادات الصاعدة التي تعتمد على صادرات النفط مثل إيران، وتُختتم بمناقشة منهج البحث وتقديم النتائج الرئيسية

4.2 دراسة وسام عمرون بعنوان " أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر - دراسة قياسية 2000-2020 "

استخدمت هذه الدراسة الأسلوب القياسي من خلال منهجية VAR لتحليل العلاقة بين المتغيرات، حيث توصلت إلى أن يوجد علاقة طردية بين أسعار النفط والانفاق الحكومي، كما أنه يوجد متغيرات أخرى لها تأثير على الانفاق. حيث خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من علة الموارد باعتباره اقتصاد ريعي بامتياز، وأن سبب قيام مؤسسة قوية كانت بسبب وفرة الموارد المالية المحصلة من الصادرات البترولية. كما خلصت الدراسة إلى الدور الفعال والغير المباشر لهيئة الأوبك في دعم مالية الدولة من خلال مساهمتها في الخ من الآثار التي تترتب على الهزات في السوق الدولية على الاقتصاديات النفطية من خلال العمل على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. وأن الانفاق العمومي في الجزائر يتبع سياسة توسعية بسبب الوفورات المالية التي حصلت عليها الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

4.2 دراسة Amany A. El Anshasy و Michael D. Bradley بعنوان " Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries " سنة 2012

في هذه الورقة تناولت بحثاً تجريبياً للدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد السياسة المالية في البلدان المنتجة للنفط وكيفية استخدام صناديق الثروة السيادية للتحوط من تقلبات أسعار النفط. وتوصل البحث إلى وجود عوامل قنوات يمكن أن تؤثر في السياسة المالية من خلال أسعار النفط وهي: أولاً تغيرات أسعار النفط التي يكون تأثيرها على المستوى المتوسط والبعيد والتي تحدث تغيرات هيكلية في مكونات الانفاق العمومي. ثانياً تقلباتها في الأجل القصير والتي يكون تأثير كبير ومباشراً على ميزانيات الدول، ثالثاً انحرافها وعدم استقرارها بالشكل الذي لا يسمح بوضع برامج انفاقية مؤكدة. وتؤكد الدراسة أن جميع القنوات تساعد على شرح السياسة المالية لأي دولة بترولية

3. المحور الثاني: أثار التغير في أسعار النفط على المالية العامة للدولة

سوف نتناول في هذا المحث دراسة تحليلية من خلالها تأثير التغير في أسعار البترول في الأسواق الدولية على المالية العامة للجزائر من كما سنتناول أهم مكونات الإيرادات العمومية.

1.3 تحليل تطور الانفاق العمومي خلال الفترة 2000-2022

تتبع الجزائر مقارنة كثرية في تسيير الاقتصاد من خلال اعتمادها على الانفاق العمومي كمحرك أساسي له نظرا لضعف القطاع الخاص، وتراجع الاستثمار الأجنبي خاصة. حتى نعرف مدى مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي نعتمد أهم مؤشر لدراسة هذا الهدف والمتمثل في حجم الإنفاق العمومي كنسبة الناتج المحلي الإجمالي. ويبين الجدول التالي تطور الانفاق العمومي خلال فترة الدراسة:

جدول(01): تطور الانفاق العمومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2022

السنوات	إجمالي الإنفاق الوطني (%) من إجمالي الناتج المحلي	السنوات	إجمالي الإنفاق الوطني (%) من إجمالي الناتج المحلي
2000	78,72	2012	91,62
2001	85,33	2013	97,20
2002	90,13	2014	101,52
2003	85,63	2015	113,35
2004	85,59	2016	114,18
2005	76,87	2017	110,06
2006	73,11	2018	106,34
2007	77,80	2019	106,38
2008	80,74	2020	110,39
2009	100,58	2021	99,73
2010	92,98	2022	88,37
2011	89,90		

المصدر: موجودة على الموقع: <https://microdata.worldbank.org/index.php/home> تاريخ الدخول

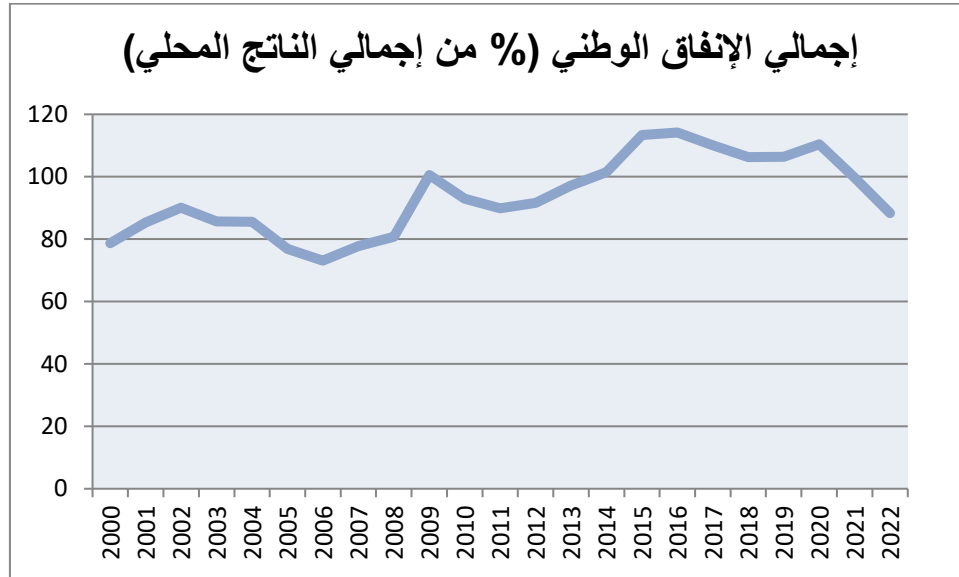
2024/01/02

تراوحت نسب الانفاق من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 73.11 بالمائة سنة 2006 الى 114.18 سنة 2016، وهي نسب في غالبها مرتفعة حيث يخصص جزئ كبير من الناتج لإعادة انفاقه سواء كإنفاق عمومي مباشر كتحويلات اجتماعية، او من خلال منح قروض استثمارية في إطار مجموعة من الآليات التي استحدثتها الجزائر لدعم القطاع الخاص، ومشاريع دعم الشباب التي تهدف الى خفض نسب البطالة، وتشجيع الشباب حاملي المشاريع. والملاحظ هنا أن المورد الأساسي والوحيد للإقراض وقيام نشاط خاص هو من خلال القطاع العام.

تبرر الزيادة في نسبة الانفاق العمومي من إجمالي الناتج خلال الفترة 2015-2020 لأمرين أساسيين هما: أولا آثار الأزمة البترولية التي حدثت بداية من منتصف سنة 2014 الى أدت الى تراجع كبير في أسار النفط في الأسواق الدولية، والآثار المترتبة على

انتشار وباء covid-19 بداية من سنة 2020، هذين العاملين أديا الى تراجع كبير في النشاط الخاص وتكفل الدولة بالكثير منها مما أدى الى تراجع حصيلة الجباية العادية، بالإضافة الى تزايد الأعباء على الميزانية العامة وتزايد الانفاق خاصة في القطاع الصحي. ولفهم تطور هذا الانفاق نستعين بالرسم البياني التالي

شكل (01): تطور الانفاق العمومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2022



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (01)

نلاحظ من خلال الرسم البياني الاتجاه العام للإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الى التزايد، على الرغم من تناقصه في بعض الفترات، الا انه اتسم بالتزايد المستمر. وهذا ما يدل الى التزايد المستمر لأهمية الانفاق العمومي في تنشيط الاقتصاد الجزائري.

2.3 نسب مساهمة كل من الجباية العادية والبتروولية في إجمالي الإيرادات

لمعرفة مدى تبعية الانفاق العمومي الى الإيرادات النفطية يجب معرفة مكونات الإيرادات العامة التي على أساسها يتم الانفاق. فبالإضافة الى الإيرادات غير الجبائية، وشبه الجبائية، تساهم الإيرادات الجبائية العادية والبتروولية بدرجة كبيرة في إجمالي الإيرادات، تتمثل الإيرادات الجبائية العادية في جميع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة، في المقابل تتمثل الإيرادات الجبائية في حاصل الضرائب من قطاع المحروقات بالخصوص البترول والغاز. ويمثل الجدول الموالي نسب مساهمة كل من الجباية العادية، والجبائية البتروولية في إجمالي الإيرادات.

جدول (02): نسب مساهمة الجباية العادية والبتروولية في إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2000-2022

السنوات	إيرادات الميزانية	نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات	نسبة مساهمة الجباية البتروولية في الإيرادات
2000	1124.92	31.06	67.55
2002	1576.68	30.62	62.24
2004	1606.39	36.13	58.96
2006	1841.92	39.13	54.34
2008	2902.44	33.25	62.03
2010	3074.64	42.21	51.60
2012	3804.03	50.17	43.34

40.17	53.24	3927.74	2014
33.57	49.53	5011.58	2016
38.34	42.44	6389.46	2018
38.15	43.07	6601.57	2019
26.89	73.08	5183	2020**
31.95	54.36	5883.22	**2022
41	59	6261.4	2023*

*توقعات

المصدر: عفيف عبد الحميد، أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة الجزائرية، 2023

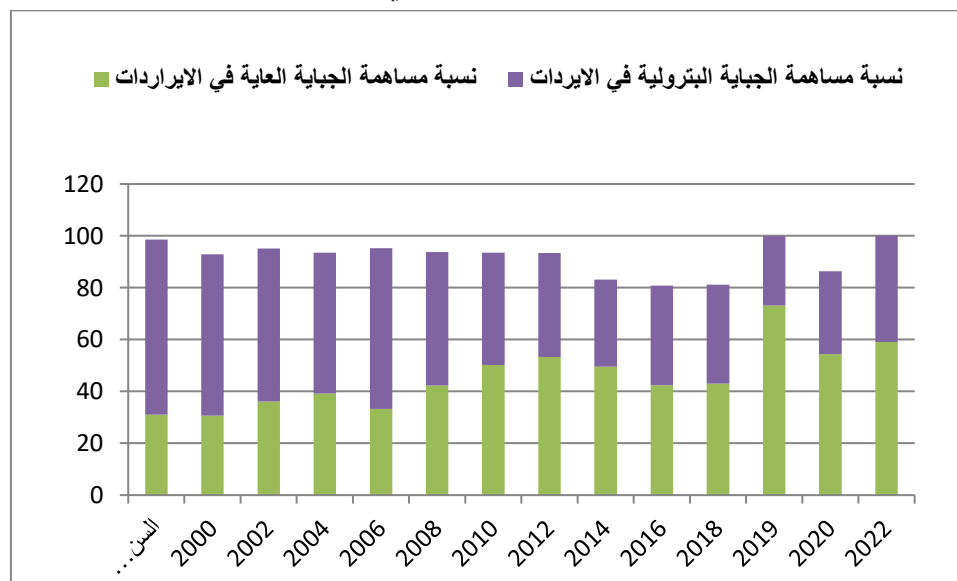
** بيان السياسة العامة للحكومة، وكالة الأنباء الجزائرية، مقال منشور على الموقع:

<https://www.aps.dz/ar/economie/139947-2020-56-99> تاريخ الدخول 2024/01/02

نلاحظ أن نسبة الجباية العادية عند بداية الدراسة كانت منخفضة جدا في حدود 31 بالمائة سنة 2000 مقابل أكثر من 67 بالمائة للجباية البترولية وهو ما يدل على التبعية الكبيرة لهذا النوع من الإيرادات. أدت هذه التبعية إلى عدم الاستقرار في إيرادات الدولة مما دفع بالجزائر إلى العمل على الحد من هذه التبعية من خلال زيادة حاصل الجباية العادية. وتجسد ذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها زيادة نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى تشجيع النشاط الاقتصادي الخاص الذي يغطي جدا من هذه الأعباء من خلال زيادة معدلات التوظيف، زيادة دفع الضرائب، والتقليل من حجم الواردات بقيام صناعات محلية لكثير من المنتجات بدل استيرادها.....

أدت هذه الإجراءات إلى زيادة مستمرة في حاصل الجباية العادية مقابل تراجع في نسب الجباية البترولية التي بلغت سنة 2020 حوالي 73 بالمائة للجباية العادية مقابل 26 بالمائة للجباية البترولية. يمثل الشكل التالي نسب مساهمة كل من النوعين في إجمالي الإيرادات.

شكل (02): نسب مساهمة الجباية العادية والبترولية في إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2000-2022



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (2)

نلاحظ التزايد المستمر في نسب مساهمة الجباية العادية من اجمالي الايرادات رغم تراجعها نسبيا سنتي 2016 و 2018 وهذا يرجع أساسا الى تراجع حجم النشاط الاقتصادي خاصة في القطاع الخاص بعد قيام الحكومة الجزائرية بفرض مجموعة من الاجراءات التي كانت تهدف الى ترشيد النفقات بسبب تراجع أسعار البترول من جهة، وقيامها بزيادة معدلات الضرائب بداية من سنة 2016.

4.2 تحليل أثر التغير في أسعار البترول على حجم الانفاق العمومي:

يؤدي التغير في أسعار البترول الى تخصيص حجم من الانفاق يوافق ما يمكن تحصيله من اجمالي الصادرات البترولية، فكلما زادت اسعار البترول في الأسواق الدولية زاد حجم الانفاق، ويبين الجدول التالي تطور الانفاق العمومي كنسبة من الناتج وسعر البترول في الأسواق الولية حسب مزيج خام صحاري بلاند الذي يسعر به البترول الجزائري:

جدول(03): حجم الانفاق العمومي ومتوسط سعر البترول خلال الفترة 2000-2022

السنوات	حجم الانفاق العمومي *	متوسط سعر برميل البترول **	السنوات	حجم الانفاق العمومي	متوسط سعر برميل البترول
2000	78,71	28,77	2012	91.61	111,49
2001	85.32	24,74	2013	97.20	109,38
2002	9.13	24,91	2014	101.51	99,68
2003	85.62	28,73	2015	113.35	52,79
2004	85.59	38,35	2016	114.18	44,28
2005	76.86	54,64	2017	110.05	54,12
2006	73.1	66,05	2018	106.34	71,44
2007	77.80	74,66	2019	106.38	64,49
2008	80.73	98,96	2020	110.39	42,12
2009	100.58	62,35	2021	99.72	70,89
2010	92.97	80,35	2022	88.73	104,24
2011	89.89	112,92			

المصدر: * قاعدة بيانات البنك الدولي موجودة على الموقع:

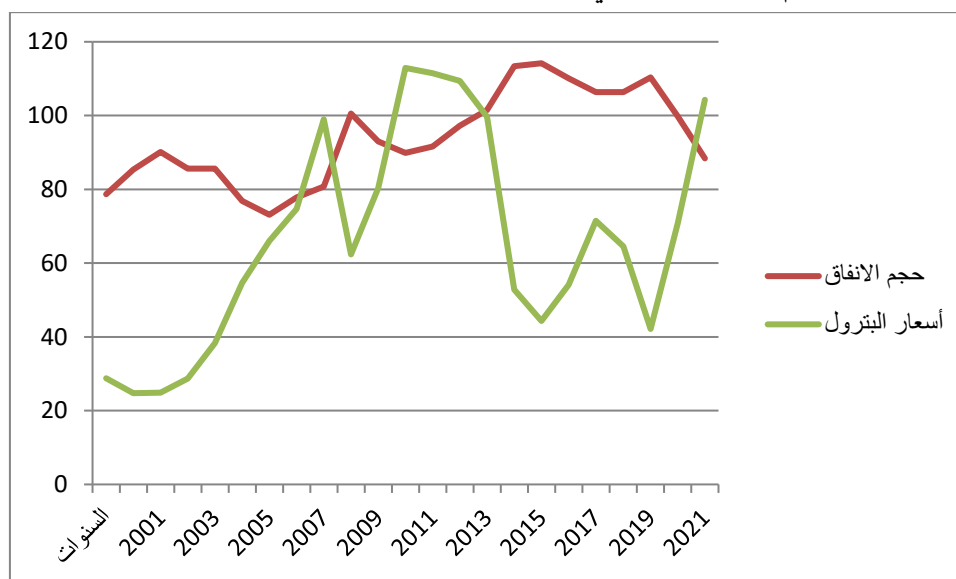
<https://microdata.worldbank.org/index.php/home> تاريخ الدخول 2024/01/02

** بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط من الموقع:

<http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:8> تاريخ الدخول 2024/01/02

نلاحظ أن التغير في أسعار البترول يرافقه دائما تغير في حجم الانفاق سواء بالزيادة أو بالنقصان، والشكل التالي يبين هذا الترابط

شكل (03): حجم الانفاق العمومي ومتوسط سعر البترول خلال الفترة 2000-2022



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

نلاحظ أن الزيادة المستمرة عموما في الإنفاق العمومي رافقها في الكثير من الأحيان زيادة في أسعار البترول، في المقابل نلاحظ أنه خلال فترات تراجع هذه الأسعار لم يرفقه تراجع في حجم الإنفاق ويلاحظ ذلك جليا خلال الفترة 2016 إلى 2019، في المقابل نلاحظ أنه في سنوات سجلنا زيادة في أسعار البترول قابلة تراجع في حجم الإنفاق، حيث توجد عوامل أخرى ربما تؤثر فيه كالزيادة في حجم الاستهلاك العمومي الذي لا يرتبط بسعر البترول، بالإضافة إلى كميات الإنتاج من البترول فقد تراجعت بنسب كبيرة مما أدى إلى تراجع اجمال الموارد المالية المحصلة من هذا المورد، وبالتالي أدى ذلك إلى خفض في حجم الإنفاق.

4. المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر التغيرات في أسعار النفط إلى الإنفاق العمومي في الجزائر

تم الاعتماد على بيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول من أجل الحصول على تطور أسعاره خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى 2022، بينما تم الحصول على البيانات المتعلقة بحجم الإنفاق العمومي من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي نعتبر عن متغير المالية العامة للدولة بإجمالي الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بـ: DEP بينما نعتبر عن الصادرات في قطاع المحروقات بالسعر المرجعي لأوبيك ونرمز له بـ: PRICE

1.4- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

من أجل دراسة استقرارية متغيرات الدراسة نعتمد على أحد اختبارات جذر الوحدة وليكن مثلا اختبار philps-perron حيث تحصلنا على النتائج التالية:

نتائج اختبار PP عند المستوى

النموذج			المتغيرات	
دون قاطع ودون إتجاه	قاطع	قاطع وإتجاه		
0.0699	-1.7131	-1.5076	t-statistic	Dep
0.6946	0.4112	0.7955	Prob	
0.1446	-1.6644	-1.9004	t-statistic	price
0.7181	0.4345	0.6202	Prob	
-1.9572	-3.0048	-3.6328	القيم الحرجة عند 5%	

نلاحظ أن ($t\text{-statistic} > t\text{-tab}5\%$) للمتغيرين في النماذج الثلاثة، كما أن القيم الاحتمالية لإحصائية ستيودنت أكبر من مستوى دلالة 5% ($\text{Prob} > 0.05$)، وبالتالي المتغيرين غير مستقرين عند المستوى، ويتم إعادة إجراء الاختبار عند الفروقات من الدرجة الأولى

نتائج اختبار PP عند الفروق الأولى

النموذج			المتغيرات	
دون قاطع ودون اتجاه	قاطع	قاطع وإتجاه	t-statistic	Dep
-3.6995	-3.5674	-3.5881	Prob	
0.0008	0.0160	0.0556	t-statistic	price
-3.5709	-3.5795	-3.4195	Prob	
0.0011	0.0156	0.0756		
-1.9580	-3.0123	-3.6449		القيم الحرجة عند 5%

نلاحظ أن ($t\text{-statistic} > t\text{-tab}5\%$) للمتغيرين في النموذج الثالث الذي يضم قاطع واتجاه عام، كما أن القيم الاحتمالية لإحصائية ستيودنت أكبر من مستوى دلالة 5% ($\text{Prob} > 0.05$)، وبالتالي المتغيرين غير مستقرين عند الفروقات من الدرجة الأولى، ويتم إعادة إجراء الاختبار عند الفروقات من الدرجة الثانية.

نتائج اختبار PP عند الفروق الثانية

النموذج			المتغيرات	
دون قاطع ودون اتجاه	قاطع	قاطع وإتجاه	t-statistic	Dep
-8.4151	-8.3436	-9.3176	Prob	
0.0000	0.0000	0.0000	t-statistic	price
-10.0070	-10.5202	-3.6584	Prob	
0.0000	0.0000	0.0000		
-1.9590	-3.0206	-3.6584		القيم الحرجة عند 5%

نلاحظ أن ($t\text{-statistic} < t\text{-tab}5\%$) للمتغيرين في النماذج الثلاثة، كما أن القيم الاحتمالية لإحصائية ستيودنت أقل من مستوى دلالة 5% ($\text{Prob} < 0.05$)، وبالتالي المتغيرين مستقرين عند الفروقات من الدرجة الثانية.

2- تحديد فترة التأخير الملائمة لتقدير النموذج VAR:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DEP PRICE
Exogenous variables: C
Date: 01/22/24 Time: 20:18
Sample: 2000 2022
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-161.5933	NA	103237.9	17.22035	17.31977	17.23718
1	-130.2808	52.73696*	5854.221*	14.34534*	14.64359*	14.39582*
2	-129.6781	0.888119	8540.431	14.70296	15.20003	14.78708
3	-127.8873	2.262123	11298.70	14.93550	15.63140	15.05328
4	-126.1789	1.798286	15763.83	15.17673	16.07146	15.32815

نلاحظ ان كل المعايير LR , FPE , AIC , SC, HQ تعطي التأخير الامثل بفترة ابطاء واحدة ، وعليه فإن فترة التأخير الملائمة لتقدير النموذج VAR هي $P=1$.

3- إختبار التكامل المشترك

لإختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة نستخدم على إختبار الأثر لجوهانسون، حيث يعطي هذا الإختبار النتائج الآتية:

Date: 01/22/24 Time: 20:20
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEP PRICE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.345892	11.81572	15.49471	0.1660
At most 1	0.129050	2.901591	3.841466	0.0885

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نتائج إختبار الأثر تبين أن قيمة إحصائية الاثر Trace Statistic أقل من القيمة الحرجة Critical Value عند مستوى المعنوية 05% أي: (11,81 < 15,49) وتقابلها قيمة احتمالية أكبر من مستوى المعنوية 05% أي: (Prob=0.16 > 0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، أي أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وعليه يتم دراسة العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير من خلال تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

4- نتائج تقدير النموذج VAR(1)

في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج VAR(1)، حيث نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 01/22/24 Time: 20:25
Sample: 2001 2022
Included observations: 22
Total system (balanced) observations 44

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.798296	0.110254	7.240522	0.0000
C(2)	0.114842	0.049282	2.330319	0.0252
C(3)	12.00806	10.88629	1.103044	0.2769
C(4)	-0.031079	0.345937	-0.089839	0.9289
C(5)	0.741338	0.154628	4.794320	0.0000
C(6)	23.00169	34.15721	0.673407	0.5048

Determinant residual covariance 3256.925

Equation: $DEP = C(1)*DEP(-1) + C(2)*PRICE(-1) + C(3)$

Observations: 22

R-squared	0.754229	Mean dependent var	94.44518
Adjusted R-squared	0.728358	S.D. dependent var	12.35747
S.E. of regression	6.440627	Sum squared resid	788.1519
Durbin-Watson stat	1.439986		

Equation: $PRICE = C(4)*DEP(-1) + C(5)*PRICE(-1) + C(6)$

Observations: 22

R-squared	0.547471	Mean dependent var	67.79864
Adjusted R-squared	0.499836	S.D. dependent var	28.57424
S.E. of regression	20.20835	Sum squared resid	7759.169
Durbin-Watson stat	1.567702		

نلاحظ من خلال نتائج التقدير أن نتائج تأثير أسعار البترول على الانفاق العام يتحدد من خلال المعادلة المقدرة الآتية:

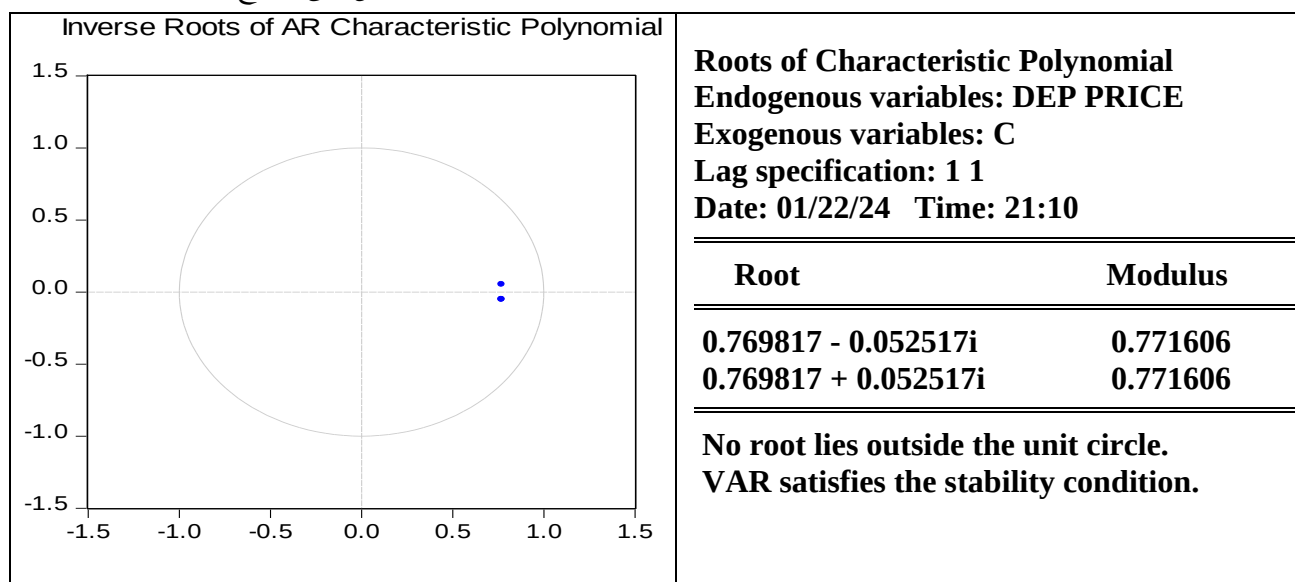
$$DEP = 0.79*DEP(-1) + 0.11*PRICE(-1) + 12.00$$

يتضح أن قيمة معامل أسعار البترول للفترة السابقة هي (0.11) وهذا يعني هناك تأثير إيجابي على الانفاق الحكومي للفترة الحالية، وهذا التأثير ذو معنوية إحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية $Prob=0.02$ أقل من مستوى 5%.

5- دراسة استقرارية النموذج المقدر $VAR(2)$

للتأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر نقوم بدراسة الدائرة الأحادية، أي اختبار الجذور العكسية لكثير الحدود AR

المميزة **Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial**، ونحصل على النتائج التالية



نلاحظ أن كل النقاط الممثلة الجذور العكسية تقع داخل الدائرة الوحيدة، ومنه نموذج $VAR(1)$ المقدر هو نموذج مستقر،

ويؤكد ذلك قيم طويلة الجذور العكسية التي هي أقل من الواحد الصحيح.

6- تشخيص بواقي النموذج المقدر:

6-1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نستخدم اختبار Autocorrelation LM Test الذي يدرس الارتباط الذاتي يعطي النتائج الآتية:

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 01/22/24 Time: 21:13

Sample: 2000 2022

Included observations: 22

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.280864	4	0.8646	0.316617	(4, 32.0)	0.8647
2	2.656386	4	0.6169	0.670601	(4, 32.0)	0.6172

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.280864	4	0.8646	0.316617	(4, 32.0)	0.8647
2	3.137521	8	0.9254	0.372783	(8, 28.0)	0.9262

نلاحظ أن كل البواقي هي غير مترابطة فيما بينها وهذا على أساس أن كل القيم الاحتمالية كلها أكبر من القيمة الاحتمالية 5%، حيث يتم قبول الفرضية العدمية H_0 ، أي البواقي هي غير مرتبطة فيما بينها.

6-2- اختبار ثبات تجانس البواقي:

الاختبار الآخر يتمثل في اختبار ثبات تجانس الأخطاء، حيث بواسطة اختبار ثبات تجانس الأخطاء بدون حدود تقاطعة White Heteroskedasity (No Cross Terms)، الذي يعطي النتائج التالية:

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 01/22/24 Time: 21:33

Sample: 2000 2022

Included observations: 22

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
12.68294	12	0.3925

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الاحتمالية ل χ^2 هي Probability = 0.3925 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي فرضية ثبات تجانس الأخطاء محققة.

6-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

هذا الاختبار للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك باستخدام اختبار Jarque-Bera حيث نتحصل على النتائج التالية:

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.509431	2	0.7751

2	0.287649	2	0.8660
Joint	0.797079	4	0.9388

نلاحظ بان القيم الاحتمالية لكل معادلة مقدرة هي أكبر من القيمة الحرجة 5%، وحتى القيمة الاحتمالية المشتركة (الأساسية) Joint للنموذج VAR المقدّر هي أيضا أكبر من القيمة الحرجة 5%، ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

7- اختبار سببية Granger

Pairwise Granger Causality Tests Date: 01/22/24 Time: 21:47 Sample: 2000 2022 Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDPRICE does not Granger Cause DDDEP	20	0.80004	0.3836
DDDEP does not Granger Cause DDPRICE		0.89355	0.3578

نلاحظ القيم الاحتمالية Prob=0.38 و Prob=0.35 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه غياب السببية في كلا الاتجاهين.

الخلاصة:

من خلال هذه الورقة البحثية، نلاحظ أنه رغم الزيادة المستمرة في مساهمة الجباية العادية. الجباية البترولية تبقى الممول الرئيس لمالية الدولة. حيث لا تعتبر أسعار البترول هي المؤثر الرئيس لحجم الانفاق فكمية الانتاج للبترول كذلك تؤثر، حيث يؤدي تراجعه الى تراجع الموارد المالية المحصلة من تصدير المحروقات مما يؤثر سلبا على اجمال حجم الانفاق.

ومن خلال الدراسة القياسية نستنتج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، أي أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وعليه يتم دراسة العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير من خلال تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، أي أن لا توجد تأثير للتغير في أسعار البترول على حجم الانفاق في الأجل الطويل، فالأسعار تؤثر فقط في المدى القريب، بينما تؤثر حجم إنتاج البترول في الانفاق العمومي للمدى البعيد بحكم ثباته نسبيا مقارنة بالأسعار.

وفي المدى القصير يتأثر الإنفاق العمومي للفترة الحالية بحجمه للفترة السابقة بشكل كبير، حيث يرتبط بنسبة تقارب الـ 80 بالمائة، كما يؤثر سعر البترول للفترة السابقة بنسبة تقارب الـ 11 بالمائة في حجم الانفاق للفترة الحالية. وهذا معناه أن حجم الانفاق للسنة الحالية يتأثر بدرجة كبيرة بحجمه للسنة السابقة أي أن تخطيط الانفاق يبنى على أساس ما نفذ سابقا، وتؤخذ أسعار البترول بدرجة أقل، وهذا ما يبرر ما توصلنا اليه سابقا من التزايد المستمر لمساهمة الجباية العادية في حجم الانفاق مقارنة بالجباية البترولية.

من خلال فرضيات الدراسة نلاحظ أن مصادر مالية الدولة تتجه الى التنوع باستمرار من خلال الزيادة في مساهمة الضرائب والرسوم في تمويل الميزانية من خلال الرفع من معدلات الضرائب وتنشيط القطاع الخاص حيث بلغت نسبة مساهمة الجباية العدية بكل مكوناتها الى أكثر من 70 سنة 2020 وهو مؤشر قوي على الاتجاه الى تنوع المصادر. لكن ما يلاحظ أن هذا التنوع يمكن أن يتراجع وهو ما يتوقع حدوثه خلال سنة 2023 و 2024 بسبب عدة عوامل أهمها تراجع النشاط في القطاع الخاص، وزيادة حجم الانفاق العمومي الذي يعد عاملا منافسا وله تأثير سلبي على القطاع الخاص.

يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر الى تدذب في التحرر الصادرات، حيث تبقى هذه الصادرات هي الممول الرئيس للاقتصاد، وهي الملاذ الوحيد لتغطية الواردات في ظل ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، التي لم تتمكن الجزائر من زيادة مساهمتها في اجمالي الصادرات، حيث تتميز بدرجة كبيرة من التركيز على الصادرات البترولية.

قائمة المراجع:

- 1- محمد رضا، حول أثر الصدمات البترولية على الاقتصاد الايراني، معهد الدراسات الايرانية، 2009
- 2- Observation of Higgs boson production in association ... - ScienceDirect. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0370269318305732>.
- 3- ScienceDirect | Peer-reviewed literature | Elsevier. <https://www.elsevier.com/fr-fr/products/sciencedirect>.
- 4- Search for a heavy Higgs boson decaying into a Z boson ... - ScienceDirect. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0370269318305446>
- 5- Mr. Kangni R Kpodar, Boya Liu; The Distributional Implications of the Impact of Fuel Price Increases on Inflation; 2021 <https://www.mf.gov.dz/index.php/>
<https://microdata.worldbank.org/index.php/home> 5- قاعدة بيانات البنك الدولي موجودة على الموقع: تاريخ الدخول 2024/01/02
- 6- بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط من الموقع: <http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:8> تاريخ الاطلاع 2024/01/02
- 7- عفيف عبد الحميد، أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة الجزائر، 2023
- 8- بيان السياسة العامة للحكومة، وكالة الأنباء الجزائرية، مقال منشور على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/139947-2020-56-99> تاريخ الدخول 2024/01/02
- 9- وسام عمرون " أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر - دراسة قياسية 2000-2020"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022.
- 10-Amany A. El Anshasy; Michael D. Bradley; Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries; Journal of Policy Modeling, Volume 34, Issue 5, September-October 2012, Pages 605-620